القــياس عنـــد المـــــــرادي

د. عماد بشـــــير عبد الحميد عليّ ـ كليّة العلوم الشّـرعية ـ جامِعة طرابلس.

المُقدّمـــــــــة:

الحمدُ لله رب العلمين، والصّـــلاة والسلام على سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الأكرمين، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن علم اللغة العربية من أشـــرف العلوم وأجلها؛ لأنه يهدي إلى معرفة الكتاب، الذي تكفل الله بحفظه، والمحافظة على لغته، وقد هيأ الله تعالى لهذه اللغة، رجالا أخلصوا لها، وبذلوا كل غال ونفيس في سبيل خدمتها، والحفاظ عليها، فأرسوا القواعد الرصينة لحفظها مما طرأ على الألسنة من لحن في القول، وفساد في ضبط كلماتها. وقد قدمت مصنفات النحويين المتقدمين، ما اهتدوا إليه من حقائق لغوية، وفيها حرصوا على استيفاء جميع ما يتصل بها، حتى نضجت أبحاثهم، وتمت مسائلهم، واكتفى من جاء بعدهم بشرح مؤلفاتهم وتوضيح ما تعسّـــر منها، وإن ما عرضه النحاة من علل وتأويلات وشواهد، ما هو إلا اتساع في التأليف، وتشعّبت الأبواب اللغوية، وكثرت المسائل الخلافية، وتنوعت العلل والتأويلات العقلية، الأمر الذي دفع بعض اللغويين إلي اختصار أبواب النحو وتقريب المسائل اللغوية في أذهان المتعلمين، فألفت المتون التي برزت بشكل واضح في القرن السابع الهجري، حيث باتت تشكل ظاهرة متميزة في منظومة التأليف النحوي، وذلك أدى إلى ظهور شروح لها أكثر اتساع، ثم ظهرت الحواشي على هذه الشروح.

مشكلة الدراســـــة:

تبحث هذه الدراسة في تساؤلات عدة تمثل في مجموعها مشكلة البحث ، وهي:

1- ما الطرائق التي اعتمد عليها المرادي في القياس ؟

2- ما المصادر التي استند إليها المرادي في القياس؟

أهداف الدراسة.

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

1- الكشف عن المدارس النحوية التي انتمى إليها المرادي.
2- الكشف عن مصادر الاحتجاج النحوي.
3-الكشف عن مدى تأثره بالناظم، واتفاقه معه في استدلالاته النحوية.

منهجية البحث:

واستعمل الباحث في ذلك عدة مناهج، ومن أهمها: المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي، والمنهج المقارن.

ترجمة المرادي

1-اسمه ونسبه: بدر الدّين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المراديّ المصري المولد، المعروف بابن أم قاسم، وهي جدّته أم أبيه واسمها زهراء وعرفت بالشّيخة، فكانت شهرته تابعة لشهرتها، وقال ابن حجر العسقلانيّ ت852هـ عن المراديّ الشهير بابن أم قاسم لامرأة تبنته تدعى أم قاسم كانت من بيت السلطان.[1]

2- مولده: لم يتعرض المؤرخون لتاريخ ميلاده، ولكن ذكر السيوطيّ أنّه ولد بمصر، وقال غيره: إنّه مصريّ المولد.[2]

3 - وفاته: ذهبت أغلب المراجع التي ترجمت له، أن وفاته كانت يوم عيد الفطر من سنة تسع وأربعين وسبعمائة، ودفن – رحمه الله – بسرياقوس، وهي بلدة بنواحي القاهرة بمصر.[3]

المبحث الأول

مفهوم القياس وأركانه

1ـ القياس لغة: التقدير " قاس الشيء يقسه قيسا وقياسا واقتاسه وقيسه إذا قدره على المثال"[(4)]

2ـ **القياس اصطلاحا:** إلحاق الفرع بالأصل بجامع[(5)] أو بعبارة أخري هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على فرع[(6)].

1- أركان القياس

1- أصل وهو المقيس عليه.
2- فرع وهو المقيس.
3- حكم وهو ما يطلق للمقيس.
4- علة جامعة وهي السبب[(7)].

أقسام الكلام بالنسبة إلى القياس:

1- مطرد في القياس والاستعمال، نحو: (دخل محمد).

2- مطرد في القياس، وشاذ في الاستعمال، نحو: الماضي من (يذر) و(يدع).

3- مطرد في الاستعمال، شاذ في القياس: نحو (استنوق الجم).

4- شاذ في القياس والاستعمال، نحو: إشباع اسم المفعول المعتل العين (مصوون)[8].

القياس وعلاقته بالنحـــــو :

اهتم النحـــويون بالقياس وأعطوه مكانة خاصة عندهم، وقد بدأ القياس منذ النحاة الأوائل، فهذا يونس بن حبيب من الطبقة الأولى له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها، كما نقله السيرافي في قوله: "فهو مذهب كوفي في القياس وهذا مما أخذه عليه سيبويه"[9]، ويقول ابن جني: "مسألة واحدة من القياس أنبل أنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"[10] ، ويعد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي رائد القياس في النحو، ومعه تلميذه عيسى بن عمر الثقفي، ويدلك على ذلك ما يروى لهما من آراء في كتب النحو واللغة، مما يؤكد إلمامهما بالقياس، ويكاد ظهور القياس يقترن بابن أبي إسحاق، إذ وصفه ابن سلام بأنه أول من يعج النحو ومد القياس، وشرح العلل وكان أشد تجريدا للقياس[11]. فالقياس ركيزة مهمة في عملية البناء النحوي ؛ لأن النحو كله قياس، يقول ابن الانباري: "وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا"[12].

كما اهتم علماء الكوفة بالقياس -أيضا-: إلا أنهم اتسعوا في الرواية، وتساهلوا في شروط المروي، فهم مع أخذهم من الفصحاء الذين أخذ عنهم البصريين، قد تساهلوا في أخذ المروي حتى عمن سكن الحواضر، فهذا الكسائي إمامهم تساهل في ذلك حتى تحامل عليه البصريون ووجهوا له كثيرا من الانتقادات ولقد اتبع الكسائي كثيرا من النحاة في الرواية حتى استتب القياس[13].

تعارض السماع والقياس :

أفرد ابن جني بابًا عنوانه : باب في تعارض السماع والقياس، ويعد التعارض بين السماع والقياس صورة من صور التعارض بين الأدلة النحوية ، ومعناه: أن يؤدي قياس النحويين إلى حكم من الأحكام ، وأن يؤدي السماع عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم إلى حكم آخر يخالف الحكم الذي أدى إليه القياس، فقد قدم ابن جني السماع على القياس حين التعارض، نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قوله – تعالى -: ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ**﴾ (الحشر: 19)؛ فهذا ليس

بقياس لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره فلا تقول في (استقام): (استقوم)، ولا في (استباع): (استبيع)[14]. ، وإذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله؛ ولذلك قدمت اللغة الحجازية على التميمية، لأن الأولى أكثر استعمالا؛ ولذا نزل بها القرآن وإن كانت التميمية أقوى قياسا، فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم أو تأخير فزعت إذ ذاك إلى التميمية[15].

المبحث الثانـــــي ـ القياس عند المرادي:

احتج المرادي بالقياس، وعدّه الأصل الثاني، الذي تبنى عليه القواعد اللغوية، سواء كان المقيس عليه قرآناً، أو حديثاً نبويّاً، أو كلاماً للعرب ، وسوف أعرض في هذا المبحث لبيان توظيف القياس عند المرادي في كتابه.

القياس على القــرآن الكريم وقراءاته :

احتجّ المرادي على كثير من القواعد بالقياس على القرآن الكريم وقراءاته منها:

1- منـــع تقديم الخبر إذا استعمل منحصـــرًا: ذهب ابن يعيش إلى منع تقدم الخبر إذا استعمل منحصرا، فلو تقدّم الخبرُ كما في نحو: ما قائمٌ زيدٌ لأصبح مبتدأ؛ لأن نَضْدَ الابتداء والخبرِ قد غُيِّرَ[16]، وذهب السيوطي إلى أن من المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ ويمتنع تقديم الخبر أَن يكون الخبر مقرونا بـ (إلا) أَوبـ (إِنَّمَا) تقول: إنما أنت طالب، وما خالد إلا تلميذ [17]، ومذهب ابن مالك منع تقديم الخبر إذا كان محصورا، وقد يرد في الشـــعر، فمنعه في النثر، وجوزه في الشعر[18]، وذهب المرادي إلى منع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرا، نحو: ﴿ **وَمَا مُحَـــمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**﴾ [آل عمران: 144]، و﴿ **إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ**﴾ [الرعد: 7]، فلو قدمت الخبر لضاع المعنى المقصود، ولم يفد التركيب حينئذٍ بانحصار المبتدأ. [19] ، وتقدم المبتدأ على الخبر وجوبا في هذا الموضع مطرد في القياس والاستعمال.

2- ما النافية الداخلة علـــى المبتدأ والخـــبر: اختلفت اللهجات العربية في الحالة الإعرابية للاسم الثاني بعد (ما) النافية، فلهجة الحجاز تجعل الاسم الثاني بعد (ما) وهو خبرها منصوبًا، أما لهجة تميم فتستخدم هذا الاسم مرفوعًا. فذهب سيبويه إلى جواز إعمال (ما) بلغة أهل الحجاز، وقد تصير إلى أصلها من عدم الإعمال، وإعمالها نحو: (ما محمد أباك)، و(ما موسى منطلقًا)، وبنو تميم يجرونها مجرى (أما) و(هل)،

فلا يعملونها، وهو القياس. [20] ، وذهب ابن جني إلى أن (مَا) تعمل عمل (لَيْسَ) على لُغَة أهل الْحجاز، فَيَقُولُونَ: (مَا زيدٌ قَائِما) وَ (مَا عَمْرو جَالِسا)، وَأما بَنو تَمِيم فيجرونها مجْرى (هَل)؛ ولأن (ما) تدخل على الأسماء والأفعال فإنها غير مختصة، فلا تعمل. [21] ، وذهب ابن مالك[22] والمرادي إلى جواز إِعْمَالَ (ما) النافية، نحو: ﴿ **مَا هَٰـــذَا بَشَرًا** ﴾ **[يوسف: 31]**، و﴿ **مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ** ﴾ **[المجادلة: 2]**، وهذه لغة الحجازيين، ولإعمالها عند الحجازيين شروط أهمها:

أ- ألا يزاد بعدها (إن).

ب-ألا ينتقض النفي بـ (إلا).

ج- ألا يتقدم خبرها على اسمها.

د- ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم إلا إذا كان ظرفا أو حرف جر.

هـ - ألا تتكرر (ما) فإذا تكررت بطل عملها.

فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها. ومذهب أهل تميم إهمالها، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة، فلا تعمل لعدم اختصاصها بالأسماء[23].

والمختار ما ذهب إليه التميميون ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل، فعدم اختصاصها جعلها غير عاملة.

3- **الوقف على الاسم المنقوص المنـــون:** مذهب سيبويه في الوقف على المنقوص ما نقل عن العرب في وقفهم عليه يقولون: (هذا رامي وغازي وعمي)، حيث يوقف عليها بحذف التنوين وإرجاع ياء المنقوص، وقــرأ به ابن كثير[24]: ﴿ **إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ** ﴾ **[الرعد: 7]**، هذا إذا أسقط الياءَ التنوينُ في الوصل، فإن لم يسقطها، وكان معرفا، نحو: الرامي، والغازي، والعمي، فإنّه يجوز فيها الحذف وإثباتها أجودُ، فتقول في الوقف: هذا الرامي والغازي والقاضي، يستوي فيه الأمر حال الوصل والوقف؛ وذلك لأنّها لم تسقط في الوصل، فلم تُسقط في الوقف[25]، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن الأصل أن تقول: هذا قاضي وغازي وعمي، ومررت بقاضي وغازي وعمي، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء التي قبلها كسرة، فسكنت والتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء؛ لاجتماع الساكنين الياء والتنوين، فإذا وقفوا لم يردوا الياء، وإن لم يكن تنوين؛ لأن التنوين في النية إذا وصلوه، وهذا أكثر كلام العرب، وبعضهم يرد الياء في الوقف[26]، وذهب الوقاد إلى أن الاسم المنقوص المنصوب منونًا، نحو: ﴿ **إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا** ﴾ **[آل عمران: 193]**، أو غير منون نحو: ﴿ كَلَّآ

إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: 26]، يجب إثبات يائه في الحالين وقفًا؛ لأنها تحصنت في الأول بالتنوين، وفي الثاني بـ (أل) ، فإن كان المنقوص مرفوعًا أو مجرورًا جاز إثبات يائه في الوقف؛ لأنها كانت ثابتة في الوصل، ولم يحدث ما يوجب حذفها، وجاز حذفها فرقًا بين الوصل والوقف[27] ، وذهب ابن مالك[28] ' والمرادي إلى أن الوقف على الاسم المنقوص المنون؛ إذا كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف، نحو: (رأيت قاضيا)، وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف؛ فيقال: (هذا قاضٍ)، و(مررت بقاضٍ)، ويجوز الوقف عليه برد الياء، كقراءة ابن كثير: ﴿ **وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ**﴾ [الرعد: 7]، ﴿ **وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ**﴾ [الرعد: 11]، ﴿ **وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖۚ**﴾ [النحل: 96]، ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين؛ فإن كان تعين الرد كما سيأتي في قوله: (وفي نحو ما مر لزوم رد اليا اقتفى)[29]، فالحذف والإثبات للياء في الاسم المنقوص المرفوع والمجرور مطرد في السماع والقياس.

القياس على الكلام المنظـــــوم (الشعر) :

ومن نماذج ما احتج به الأشموني من الشعر وقاس عليه في إثبات القواعد اللغوية:

1- وقع اسم فعل الأمـــر من الرباعـــي : اختلف النحويون في وقوع فعل الأمر من الرباعي، ويمكن إجمال الخلاف بينهم في ما يأتي:

فمذهب سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذًا كـ(قرقار) من (قرقر)[30] قال الشاعر:

قَالَت لَهُ رِيحُ الصِّبَا قَرْقَارِ فاخْتَلَطَ الْمَعْرُوفُ بِالإِنْكَارِ[31]

و(عرعارٍ) من (عــرعر) في قوله من الكامل:

مُتَكَنِّفَيْ جَنْبَيْ عُكاظَ كِلَيْهِما يَدْعُو وَلِيدَهُمْ بِهَا عَرعَارِ[32]

ومذهب الأخفش جوازه إذا كان من (فعلل) التي هي فعل وقاس عليها، فأجاز: (قرطاسٍ)، و(أخراجٍ)، من (قرطس)، و(أخرج)[33]

ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي، وذهب إلى أن (قرقار) و(عرعار) حكاية صوت، فأما (عرعار) ، وَهِيَ لُغْبَةٌ لِلصِّبْيَانِ، يَخْرُجُ الصَّبِيُّ فَإِذَا لَمْ يَجِدْ صِبْيَانًا رَفَعَ صَوْتَهُ، فَيَخْرُجَ إِلَيْهِ الصِّبْيَانُ، يقولون فيها: (عرعار)، وإنما حكى

أصواتهم[34]. وذهب ابن مالك إلى جواز وقوع اسم فعل أمر من الرباعي، نحو: (قرقارِ) بمعنى قرقر، أي: (صوت)، و(عرعارِ) بمعنى : عرعر، أي: (اجتمعوا للعب)، فجميع الحروف أصلية، فخرج بذلك عن بناء (فعال) إلى ما قرب منه وهو (فعلال).

وذهب المرادي إلي أن الصحيح ما قاله سيبويه؛ لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الأول نحو: (غاق غاق)، فلما قال: (عرعارِ) و (قـرقارِ) فخالف اللفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على (عرعر) و(قرقر)[35] وهو شاذ في الاستعمال والقياس.

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الأخفش هو الصحيح؛ لورود السماع.

2- استعمال أولاء في غـــير العاقل : اختلف النحويون في استعمال (أولاء) بين العاقل وغير العاقل، ويمكن إجمال الخلاف بينهم في ما يأتي:

ذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن استعمال (أولاء) يقع على جمع أو جماعة، فكأنه قال: أشير إلى هذه الجماعة، أو إلى هذا الجمع، ويقع على الرجال، والنساء، والحيوان، والجماد، والمذكر، والمؤنث، والأجسام، والأعراض، فاستوى فيه المذكر والمؤنث والعاقل وغيره[36]، وذهب ابن يعيش إلى أن استعمال (أولئك) فيما لا يعقل، على حد ما يُستعمل في العُقلاء، ألا ترى أنه قال: (أولئك الأيا) كما يقولون: (أولئك القومُ)[37].

وذهب ابن مالك أنها تستعمل للجمع مطلقًا، أي : ســـواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، وأكثر ما يستعمل في من يعقل[38] ، وذهب المرادي إلى أن استعمال (أولاء) في غير العاقل قليل[39]، ومنه قول الشاعـــر:

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّام[40]

فاستعمال (أولاء) في غير العاقل شاذ في الاستعمال وشاذ في القياس معا، والمختار ما ذهب إليه ابن يعيش؛ وذلك لكثرة السماع من الشعر والنثر فيكون استعمال (أولاء) لغير العاقل مطردة في القياس والاستعمال.

3- اجتماع حرف النداء مع لفظ اللهم: اختلف النحويون في اجتماع حرف النداء مع لفظ (اللهم) ويمكن إجمال الخلاف بينهم في ما يأتي :

ذهب الزجاج إلى أن العرب تقول: (يا الله اغفر لنا)، ويقولون: (اللهم)، ولم يقل أحد يا اللهم[41]، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الجمع بين العِوض والمُعوض منه، وهو رَديءٌ، كقوله: (يا اللَّهُمَّ)[42]، ومذهب الكوفيين أن الميم في اللهم بقية جملة محذوفة وهي (أمنا بخير)، وليست عوضًا عن حرف النداء؛ ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار[43]، وذهب ابن مالك[44] والمرادي إلى أن الأكثر في نداء اسم الله -تعالى- أن يحذف حرف النداء ويقال (اللهم) بالتعويض، أي : بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء، وشذ (يا اللهم) في قريض، أي: شذ الجمع بين (يا) والميم، وقد ورد الجمع بينهما في الشعر[45]كقول الشاعر:

إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهما[46]

غير أن هذا الاستعمال بالجمع بين العوض والمعوض عنه في: (يا اللهم) شاذ في الاستعمال والقياس.

ويرى الباحث صحة مذهب من ذهب بضرورة حذف حرف النداء عند إضافة الميم للفظ الجلالة؛ وذلك لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض.

القياس على الكلام المنثور:

اهتم الأشموني بكلام العرب فقاس في كتابه عليه الكثير من القواعد، ومنها ما يأتي:

1- حذف عامل الحال وجوبا: ذهب الزمخشري إلى أنه يحذف عامل الحال وجوبا، نحو قولهم للمرتحل: (راشداً مهدياً ومصاحباً معاناً)، بتقدير: (اذهب)، وللقادم: (مأجوراً مبروراً)، أي: (رجعت)، وإن أنشد شعراً، أو حدث حديثاً، قلت: (صادقاً)، تقدر بـ(قال)، وإذا رأيت من يتعرض لآمر قلت: (متعرضاً لعنن لم يعنه)، أي: (دنا منه متعرضاً)، ومنه: (أخذته بدرهم فصاعداً)، أو (بدرهم فزائداً)، أي فـ: (ذهب الثمن صاعداً أو زائداً)، ومنه: (أتميميا مرة وقيسياً أخرى)[47] كأنك قلت: (أتحول)[48] وذهب ابن مالك[49] والمرادي إلى أن عامل الحال يحذف وجوبا وقياسا في أربع صور:

أ- الحال النائبة مناب الخبر، نحو: (ضربي زيدا قائما).

ب- الحال المؤكدة لمضمون الجملة، نحو: (زيد أبوك عطوفا).

ج- الحال الدالة على زيادة أو نقص بالتدريج، نحو: (تصدق بدرهم فصاعدا)، و(اشتر بدينار فسافلا).

د- إذا دلت الحال على التوبيخ، نحو: (أقائما وقد قعد الناس)، و(أتميميا مرة وقيسيا أخرى)، أي: (أتوجد)، و(أتتحول).

ويحذف سماعا في غير هذه المواضع[50]. فحذف عامل الحال في هذه المواضع يطرد في الاستعمال والقياس، وفي غير هذه المواضع يقتصر الحذف على السماع.

2ـ **إبدال الهاء من التاء:** ومن إبدال الهاء من التاء ما نقله قطرب عن طيء من أنهم يقولون: (كيف البنون والبناهْ، وكيف الإخوةُ والأخواهْ)، قال: وذلك شاذ. فأما (التابوه) فلغة في (التابوت)، ووقف بعضهم على (اللات) بالهاء، فقال: (اللاهْ)[51]، وقال ابن جني: وقد قرئ بها، يعني في الشواذ. قال: وسمع بعضهم يقول: (قعدنا على الفراه)، يريد: (على الفرات)[52]، وذهب ابن مالك إلى أن إبدال الهاء من التاء شاذ، ومن ذلك: (التابوت) قيل فيه: (تابوه)، ووجهها على أنها لغة أنصارية في (التابوت)[53]، وذهب المرادي إلى أن إبدال الهاء من التاء، في نحو: (طلحة) في الوقف، وحكى قطرب عن طيء أنهم يقولون: (كيف البنون والبناه)، و(كيف الإخوة والأخواه)، وهو شاذ. ومن الشاذ -أيضا- قولهم: (في التابوت): (تابوه)[54] ، وإبدال الهاء من التاء شاذ في السماع والقياس، أما القياس فلا يقاس عليه؛ لقلته، وأما السماع فلم يعتد بما سمع منه.

3- **نصب الاسم الواقع بعد واو المعية:** ذهب سيبويه إلى أنه إذا أفادت الواو معنى (مع) فإنه يجب نصب الاسم على المعيه كما في قولك: (امرأً ونفسَه)، وذلك قولك: (ما صَنَعْتَ وأَباك)، (ولو تُركت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها)[55] إنَّما أردتَ: (ما صنعتَ مع أَبيك)، (ولو تُركت الناقةُ مع فصيلِها)، فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ كانت بمعنى (مع)، ولكنَّها تُعْمَلُ فى الاسم ما قبلها[56] ، وذهب ابن مالك[57] والمرادي إلى أن الاسم الواقع بعد واو المعيه يجوز فيه العطف كما في نحو: (جاء محمد وخالد)، و(جئت أنا وعلي)، برفع ما بعد الواو على العطف؛ لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف، ويجوز النصب على المعية في مثله، والنصب على المعية مختار لدي، ويضعف العطف النسق إما من جهة المعنى، كما في نحو قولهم: (لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)، فإن العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة ترأم

فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها؛ لكن فيه تكلف وتكثير عبارة؛ فهو ضعيف؛ فالوجه النصب على معنى: لو تركت الناقة مع فصيلها[58]، ففي هذا الموضع إذا كانت الواو تدل على معنى (مع) فإنه يترجح النصب على المعيه سماعا وقياسا؛ ليستقيم المعنى دون أن يدخله ضعف.

القياس علـــى الحديث النبوي:

سار الأشموني مع الجمهور في تقييد شروط الاحتجاج بالحديث النبوي والقياس عليه، وهي الشروط التي ذكرتها آنفا، ومن أمثلة القياس على الحديث عنده:

1- **إعراب لفظ سنين بالحركات الظاهـــرة :** ذهب أبوسعيد السيرافي إلى جواز إعرابها بالحركات الظاهـــرة، فقد وجد نظيره في الكلام إذا ألزمنا الإعراب النون وجعلنا قبلها ياء لازمة، كقولنا: (غلسين) وهو (فعلين)، وقد رأينا العرب يعربون النون في سنين، فيقولون: (هذه سنينٌ)[59]. وذهب الزمخشري إلى أن العرب يجعلون إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، ويلزم الياء، قالوا: (أتت عليه سنينٌ)[60]' وذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه الزمخشري من أن العرب يجعلون إعراب جمع المذكر السالم في نونه، وتلزمه الياء، ولا تحذف نونه حينئذ للإضافة، وعومل هذا النوع بهذه المعاملة تشبيها له بجمع التكسير؛ لأن تغييره أكثر من سلامته، وقد يفعل ذلك بـ: (بنين) تشبيها لها بـ (سنين)[61]، وذهب المرادي إلى أن لفظة (سنين) قد تعامل معاملة (حين) ؛ فتكون معربة بالحركات الظاهرة على النون، مع لزوم الياء، كقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: " **اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف**" [62]، والصحيح أنه لا يطرد، بل يقتصر فيه على السماع[63] وعدم اطراده واقتصاره على السماع مع قلته دل على شذوذه في السماع؛ لقلته، وشذوذه في القياس -أيضا-.

2- **حذف كان مع اسمها وبقاء الخـــبر:** ذهب الفراء إلى أن العرب يحذفون كان مع اسمها، كما جاء في الأثر، وهو قول أبو الدرداء في الركعتين بعد العصر: (ما أنا لأدعهما)، أي: (ما كنت لأدعهما)، فلما حذف كان انفصال الضمير[64]، وذهب ابن الحاجب إلى أنه قد ثبت حذف (كان) الناقصة مع الشرط كثيرا، كقولهم: (إن خيرا فخير وإن شرا فشر)، ونظائره كثيرة[65]، وذهب ابن مالك[66]والمرادي إلى أن العرب يحذفون (كان)؛ إما وحدها، أو مع الاسم، وهو الأكثر، وَيُبقُوْنَ الْخَبَر على حاله، وَبَعْدَ

إنْ وَلَوْ الشرطيتين كَثِيْراً، ومن ذلك قولهم: (المرء مجزي بعمله إن خيرا فخير وإن شرا فشر)، وكما في قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: " **التمس ولو خاتما من حديد**" [67][68]، وحذف كان واسمها بعد إن ولو الشرطيتين مطرد في الاستعمال والقياس

3- **وقوع المخصوص معرفا بالإضافة :** ذهب سيبويه إلي أن أكثر الأسماء دخولا في هذا الباب (بنو فلان)، و(معشر) مضافا، و(أهل البيت)، و(آل فلان)[69]، وذهب الزمخشري إلى أنه مما يجري هذا المجرى قولهم: (إنا معشر العرب نفعل كذا)، و(نحن آل فلان كرماء)، و (إنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروة)، إلا أنهم سرعوا دخول اللام ههنا، فقالوا: (نحن العرب أقرى الناس للضيف)، (وبك الله نرجو الفضل) و(سبحانك الله العظيم)، ومنه قولهم: (الحمد الله الحميد)، و(الملك لله أهل الملك)، و(أتاني زيد الفاسق الخبيث)[70] ، وذهب ابن مالك إلى أن الغرض من هذا الاختصاص هو الفخر أو التواضع أو زيادة بيان، كقولك: (بالقاهِرَ أعداه عزّ المستجير)، و(على الجواد تعتمد أيها الفقير)، و(إنا آل فلان كرماء)، و(نحن العربَ أقْرَى الناسِ للضيف)، و(أنا أيها العبد أفقر العبيد إلى عفو الله -تعالى-)، و(إنا حَمَلة القرآن أحق الناس بمراعاة حقوقهم)[71]، وذهب المرادي إلى جواز وقوع المخصوص معرفًا بالإضافة، كقوله- صلى الله عليه وسلّم- :" **نحن معاشر الأنبياء لا نـــورث**[72]" [73]، ووقوع المخصوص معرفا بالإضافة مطرد في السماع والقياس.

الخاتمـــــــــة:

1- جعل القرآن الكريم وقراءاته أصلا للقياس وإن كان المقيس عليه من القرآن قليلا، فقد عضده القياس ولم يعارضه؛ ولذا عد أصلا في القياس.

2- تعدد الاستشهاد بالنص القرآني لإثبات القياس في المسألة الواحدة.

3- قياس الفرع على الأصل، كما جاء في إعراب الفعل المضارع قياسا على الاسم للشبه بينهما.

4- احتج بالحديث المعتنى به بنقل ألفاظه، فهذا يصح الاستشهاد به في القياس وبناء القواعد اللغوية.

5- الحديث إذا تطرق له الاحتمال، ولم يكن له نظير فلا يقاس عليه.

6– عدم الاعتداد بالبيت الواحد في القياس؛ لشذوه.
7- إذا خرج المثل عن القياس، فإنه يصفه بالندرة، أو الشذوذ.
وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامـــــــــــش :

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .
1 - ينظر: غاية النهاية،227/1.
2-ينظر: المصدر نفسه227/1.
3 - ينظر: شذرات الذهب، 160/6.
(4) لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ)، دار صادر- بيروت، ط: الثالثة، 1414هـ.، 200/5.

(5) لمع الأدلة، ، أبو البركات كمال الدين الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت 577هـ)، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية- دمشق، ط: الأولى، 1958م، 93.

(6) ــ في أدلة النحو، عفاف حسانين، جامعة عين شمس، القاهرة ط: الأولى، 1977م. 171.
(7) في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى، 1987م. ، 108.
(8) الخصائص، أبو الفتح ابن جني، عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة، 1431هـ.تح اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة: الثانية، 1404هـ/ 1984م.، 97/1.
(9) ينظر: أخبار النحويين البصريين، السيرافي، تح: محمد الزيني، ومحمد خفاجي، دار مصطفى البابي- حلب، ط: الأولى، 1966هـ- 1373م.، 28.
(10)الخصائص، 90/2.
(11) طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر الزبيدي، تح: محمد إبراهيم، دار المعارف، ط: الثانية 1984م، 31.
(12) ـ الاقتراح في أصول النحو وجدله، جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، تح: محمود فجال، دار القلم- دمشق، ط: الأولى، 1409هـ- 1989م.، 59.

(13) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ط: الأولى، 1394هـ- 1974م.،231.
(14(ينظر: الخصائص، 119/1.
(15(ينظر: المصدر نفسه126/1.
(16) ينظر: شرح المفصل للزمخشري، 268/1.
(17) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية– مصر، ط: الأولى1400 هـ، 1980م، 386/1.
(18) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله جمال الدين ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت 672هـ)، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر- السعودية ط: الأولى، 1410 هـ - 1990م.، 298/1.
(19) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، 200/1.
(20) ينظر: الكتاب، أبو البشر سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الثالثة، 1408هـ- 1988م.28/1.
(21) ينظر: اللمع في العربية، 39.
(22) ينظر: شرح التسهيل، 369/1.
(23) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك،254/1.
(24) التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت 444هـ) تحقيق : أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى، 2008م. ، 398.
(25) ينظر: الكتاب، 183/4.
(26) ينظر: شرح كتاب سيبويه، 55/5.
(27) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 620/2.
(28) ينظر: شرح الكافية الشافية، 1985/4.
(29) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك،158/1.
(30) ينظر: الكتاب، 276/3.
(31) البيت من بحر الرجز، لصاحبه لأبي النجم، الكتاب، 276/3.
(32) البيت من بحر الكامل لصاحبه النابغة الذبياني في ديوانه ، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق : حمدو طماس، دار المعرفة- بيروت، ط: الثانية، 1426 هـ- 2005م. 56
(33) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت 745 هـ)، تح: رجب محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، - القاهرة، ط: الأولى، 1418 هـ- 1998م.، 2290/5.
(34) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس النحوي، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت 332 هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ط: الأولى، 1416 هـ- 1996م.،202.
(35) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك،48/3.
(36) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 60/1.
(37) ينظــر: شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن الصانع (ت 643هـ)، قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى، 1422 هـ- 2001م. ، 362/2.
(38) ينظر: شرح ابن الناظم، 51.
(39) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، 120/1.
(40) البيت من الكامل، لصاحبه جرير، ورد في ديوانه،990/2.
(41) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل (ت 311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب– بيروت، ط: الأولى، 1408 هـ- 1988م.، 393/1.

(42) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، 189/1.
(43) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت 577هـ)، تح جوده مبروك محمد مبروك راجعه رمضان عبد التواب المكتبة الخاتجي القاهرة، ط: الأولى، 1424هـ- 2003م.، 279/1.
(44) ينظر: شرح الكافية الشافية، 1306/3.
(45) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت 749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: الأولى، 1428 هـ- 2008م.30/3.
(46) البيت من بحر الرجز، لصاحبه، أبو خراش، المقاصد النحوية، 4/ 216.
(47) ينظر: الكتاب، 343/1.
(48) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم جار الله الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538هـ)، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال– بيروت، ط: الأولى، 1993م. ، 93.
(49) ينظر: شرح التسهيل، 351/2.
(50) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك،43/2.
(51) ينظر: سر صناعة الإعراب، 215/2.
(52) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح ابن جني، عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ)، تح: علي النجدي ناصف، وزارة الأوقاف- مصر، 1386- 1389 هـ، 1966– 1969م، 129/1.
(53) ينظر: شرح الكافية الشافية، 2161/4.
(54) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك،140/4.
(55) ينظر: اللمع في العربية، أبو الفتح ابن جني، عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية– الكويت، 1431هـ. ، 60.
(56) ينظر: الكتاب، 298/1.
(57) ينظر: شرح الكافية الشافية، 695/2.
(58) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، 498/1.
(59) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 4/4.
(60) ينظر: المفصل صنعة الأعراب، 236.
(61) ينظر: شرح الكافية الشافية، 194/1.
(62) رقم الحديث (10754)، باب دعاء النبيء صلى الله عليه وسلم، رواه أحمد.
(63) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، 64/1.
(64) ينظر: ارتشاف الضرب، 1661/4.
(65) ينظر: أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي (ت 646هـ)، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل – بيروت، ط الأولى ،1409هـ- 1989م.، 218/1.
(66) ينظر: شرح التسهيل، 363/1.
(67) سبق تخريجه.
(68) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، 247/1.
(69) ينظر: الكتاب، 399/1.
(70) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، 70.
(71) ينظر: شرح التسهيل، 434/3.
(72) رقم الحديث (3307)، بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ، رواه مسلم.
(73) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، 83/3.

وغيرها من المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث :

ــ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف- القاهرة، ط: الثالثة، 1440هـ .
ـ شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 385هـ)، تحقيـــق : محمد علي الريح، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر- القاهرة، ط: الأولى، 1394 هـ- 1974م
شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093 من الهجرة، نجم الدين الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن (ت 686 هـ)، تحقيـــق : محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية– بيروت، ط: الأولى، 1395 هـ- 1975م